٢

الدلائل المنطقية والملازمات العقلية على صيانة القرآن من التحريف

Logical Evidences and Mental Constraints on Protecting the Qur'an from Distortion

د. جواد حسين محمد

جامعة القادسية/ كلية التربية

Dr.. Jawad Hussain Muhammed

Al-Qadisiyah University/College of Education

Jawad_mohammed@qu.edu.iq

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-الجامعة العراقية
كلية التربية للبنات

الملخص

فيما يأتي مجمل لما أفدناه في هذا البحث الذي تتمثل فكرته بتقرير حقيقة صيانة القرآن من التحريف، وكيفية إثبات هذه الحقيقة كي يحصل القطع واليقين بأهم مصدر للتشريع – وهذا مكمن أهميته – باعتماد منهج حلّي ونقضي يستند إلى القواعد المنطقية واللوازم العقلية، للرد على من ذهب إلى وجود تحريف في القرآن.

فقد ذهب جماعة من حشوية أهل الحديث وشرذمة من الأصوليين فضلاً عن المغرضين وأعداء الدين إلى القول بتحريف الكتاب وأن هذا التحريف متنوع، فبعضهم قال بوجود نقص فيه، وبعضهم بالزيادة، وبعضهم بالتغيير.

اقتضى البحث تقسيمه على ثلاثة مطالب: بينا في المطلب الأول معنى التحريف والوجوه التي يجري فيها، كتغيير دلالة اللفظ عن معناه الحقيقي، وتغيير الحركات ورسم الكلمات، أو حصول زيادة أو نقصان أو تبديل فيه. وذكرنا في المطلب الثاني أهم شبهات القائلين بالتحريف، كاختلاف القراءات، ومصاحف الصحابة، وكيفية جمع القرآن، والآثار الواردة في التحريف . وتناولنا في المطلب الثالث أهم الأدلة المنطقية والملازمات العقلية وما تواتر لفظاً ومعنىً على صيانة القرآن من التحريف.

Abstract

What follows is a summary of what we have provided in this research, the idea of which is to report the fact of preserving the Qur'an from distortion, and how to prove this fact so that there is a certainty and certainty of the most important source of legislation - and this lies in its importance - by adopting a solution and definitive approach based on logical rules and mental requirements, to respond to those who went to There is a distortion in the Qur'an.

A group of the people of hadith and a group of fundamentalists as well as the prejudiced and enemies of the religion went to say that the book was distorted and that this distortion varied, some of them said that there is a deficiency in it, some of them are in addition, and some of them change.

The research necessitated dividing it into three demands: In the first requirement, we explained the meaning of distortion and the faces in which it takes place, such as changing the meaning of the word from its true meaning, changing the movements and drawing words, or the occurrence of an increase, decrease or alteration in it. In the second requirement, we mentioned the most important suspicions of those who say distortion, such as the different readings, the Qur'anic companions, how the Qur'an was collected, and the effects contained in the distortion. In the third requirement, we dealt with the most important logical evidence, mental implications, and the frequent wording and meaning regarding the protection of the Qur'an from distortion.

المقدمة

الحمد لله العزيز الحكيم الذي نزل الكتاب العزيز، وأحكم آياته ثم فصلها، ولم يجعل له عوجا، ومنع من أن يأتيه أي باطل من بين يديه أو خلفه، ونفي عنه الريب والافتراء، وتكفل بحفظه، وجمعه وقرآنه؛ لهداية المتقين، ورحمة للمؤمنين، وتصديقاً للصادق الأمين، عليه أفضل الصلوات وأتم التسليم، وبعد: فقد ذهب جماعة من حشوية أهل الحديث وشرذمة من الأصوليين فضلاً عن المغرضين وأعداء الدين إلى القول بتحريف الكتاب، فبعضهم قال بوجود نقص فيه، وبعضهم قال بوجود زيادة فيه، وبعضهم قال بوجود تغيير فيه أو تبديل، وبعضهم جمع كل ذلك، وليس لهم في ذلك إلا شبهات، ودعاوى باطلة، وأحاديث موضوعة يردها صريح العقل وصحيح النقل، كما سنبينه في بحثنا هذا الذي يأتي في مطالب ثلاثة تسبقها هذه المقدمة، سنتناول في أولها معنى التحريف ووجوهه وما يراد بها، وسنورد في المطلب الثاني أهم الشبهات التي ذكرها القائلون بالتحريف وبيان مدى تماميتها، أما المطلب الثالث فسنبين فيه أهم الأدلة المنطقية والأصولية واللوازم العقلية التي تمنع من وقوع التحريف في القرآن الكريم، ثم تليها خاتمة نجمل فيها ما تفيده هذه المطالب، والله الموفق.

المطلب الأول
معنى التحريف

يراد بالحَرْف لغة: طرف كل شيء وشفيره وحده، فيقال حرف السيف وحرف السفينة وحرف الجبل، وحروف الهجاء: أطراف الكلمة، والحروف العوامل في النحو: أطراف الكلمات الرابطة بعضها ببعض، وناقة حرف: تشبيهاً بحرف الجبل، أو تشبيهاً في الدقة بحرف من حروف الكلمة، وقوله تعالى: ﴿ومن الناس من يعبد الله على حرف﴾[1]، أي على وجه واحد، وهو أن يعبده في السراء دون الضراء، والحرفة: الصنعة، والمحارف: المحروم الذي خلا به الخير، وهو ضد المبارك، يقال: حورف كسب فلان، أي مال عنه رزقه، والتحرف في القتال: المناورة في مواجهة العدو والميل عنه حتى يكون في موقف أفضل، ومن ثم الكر عليه، أو الانحياز إلى أصحابه كما هو المستفاد من قوله تعالى: ﴿ومن يولهم يومئذ دبره إلا متحرفاً لقتال أو متحيزاً إلى فئة فقد باء بغضب من الله﴾[2]، وتحريف القلم: قطه، وتحريف الشيء: إمالته، وانحرف عنه: أي مال وعدل به، وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال يمكن حمله على الوجهين، قال عز وجل: ﴿ويحرفون الكلم من بعد مواضعه﴾[3]، وتحريف

(١) سورة الحج: ١١.
(٢) سورة الأنفال: ١٦.
(٣) سورة المائدة: ٤١.

الكلام عن مواضعه: تغييره أو تغيير معناه[1]. أما معناه الاصطلاحي فلا يختلف كثيراً عن معناه اللغوي، وإن حدده بعضهم بتغيير اللفظ دون المعنى[2]، وهو تحديد لا مسوّغ له، فيمكن عده مشتركاً لفظياً ويحمل على وجوه:

الأول: تحريف معنى اللفظ بحمل دلالته الحقيقية إلى غير موضعها بما لا يتوافق مع ظاهر اللفظ.

وهذا النوع من التحريف واقع جزماً، فكثير من أرباب المذاهب والفرق الإسلامية يعمدون إلى التفسير بالرأي وتأويل النص القرآني بغير حقيقته بما يتوافق مع ما يحملونه من معتقدات ومتبنيات قبلية، وإن خالف ذلك صحيح النقل وصريح العقل، بل حتى الإجماع، ولا سيما عند المتشددين، والغلاة، وأهل الحشو، قال تعالى: ﴿وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفونه من بعد ما عقلوه﴾[3]، وقال تعالى: ﴿يحرفون الكلم عن مواضعه﴾[4]. وفي أثر عن الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام) – كما في رسالته إلى سعد الخير (الأموي) – أنه قال: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده، فهم يرونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية»[5]، وعلى الرغم من التأثير السيء لهذا الوجه ، إلا أن الحق بيّن عند أهل العلم والتحقيق.

الثاني: التحريف بتغيير الحركات أو اللهجة التي ينطق بها:

وهذه أمور محددة لا ينبغي التعويل عليها ومعظمها راجع إلى قصور ذاتي عند القارئ، أو عدم قدرته على القراءة الصحيحة وتجنب اللحن، نعم بعضها يرجع إلى اختلافات القرّاء، ولكن حتى هذا لا يعول عليه؛ لمخالفته لما تواتر بين المسلمين.

الثالث: التحريف في رسم بعض الكلمات:

كالتاء في كلمة ﴿امرأ﴾ الواردة في بعض الآيات، فحقها أن تكون بالتاء المربوطة، وهي موجودة كثيراً بهذا الرسم القرآني، أو حذف الألف من بعض الكلمات التي تستحق وجوده مثل ﴿ملك﴾ فينبغي أن يكون رسمها (مالك) ومثل كلمة ﴿يبنؤم﴾ التي حذف منها الألف واستبدل بها حرف، وأوصلت حروفها فينبغي أن يكون رسمها (يابن أم) أو إبدال حرف بغيره، كإبدال حرف السين بالصاد مثل كلمة ﴿بصط﴾ وحقها أن تكون (بسطة)، ومرجع ذلك عدم دقة بعض كتبة المصحف في الإملاء. وقد علل بعضهم بأن الأمر راجع إلى أن الخط السرياني الذي يرجع إليه الخط الكوفي خالٍ من حرف الألف، أو

(١) ينظر: صحاح الجوهري، ج٣، ص١١٠٩، مفردات الراغب، ص٢٤٠، لسان العرب، ابن منظور، ج٩، ص٤١.

(٢) ينظر: التعريفات، الشريف الجرجاني، ص٥٧، كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، ج١، ص٤٤٧.

(٣) سورة البقرة: ٧٥.

(٤) سورة النساء: ٤٦.

(٥) الكافي، الكليني، ج٨، ص٥٣.

وجود مناسبات مرتبطة بين الكلمة ومعناها[1]، إلا أنها تعليلات ركيكة؛ لعدم وجود قرينة يعتد بها تؤكد ما ذكروه.

وخلاصة القول: إن هذه الحالات موجودة، إلا أنها غير مؤثرة ولا تغير من واقع الأمر شيئاً، فالناس تقرأ لفظ هذه الكلمات كما أنزلها سبحانه، وكأن رسمها الموجود غير موجود؛ لذلك قال علي أمير المؤمنين (عليه السلام)- عندما قيل له في خلافته بتصحيح مثل لذلك -: «القرآن لا يهاج اليوم ولا يحول»[2].

الرابع: التحريف بالزيادة:

ومن ذلك ما روي عن ابن مسعود، أنه كان يحك المعوذتين عن مصاحفه ويقول: «إنهما ليستا من كتاب الله تبارك وتعالى»[3]، وهذا خبر شاذ مخالف لإجماع المسلمين من كون المعوذتين من القرآن، فليضرب به عرض الجدار.

ومنه ما ذهب إليه بعض الفقهاء والقراء من كون البسملة ليست من آي القرآن، وإنما لبيان رؤوس السور تيمّناً، وللفصل بين السورتين. وهو مذهب ضعيف؛ لمخالفته لما تواتر عن النبي ﷺ معنىً من كون البسملة آية من القرآن، ومن ذلك حديث السبع المثاني الذي رواه جمع من الأئمة والحفاظ من أصحاب الصحاح والسنن والمسانيد والمصنفات والمعاجم والمستخرجات والمستدركات وكتب التفسير، وكذا حديث نزول سورة الكوثر. وأيضاً لو كان الأمر كما يدّعون، لنزلت البسملة للفصل بين سورتي الأنفال وبراءة، فسورة براءة لا بسملة في أولها كما هو معلوم بالضرورة.

الخامس: التحريف بالنقصان:

أي أن القرآن الموجود بين أيدينا اليوم لا يضم بين دفتيه كل ما أنزل من قرآن على محمد ﷺ، بل سقط بعضه، وقد استدل عليه بوجوه مدخولة، ويعلم فسادها بأدنى تأمل، والعمدة في المقام ما جاء عن أهل الحديث من أخبار شاذة ومنكرة تصرح بوجود نقص في القرآن، كخبر سورة الأحزاب، وخبر رجم الشيخ والشيخة، وخبر: لوكان لابن آدم واديان من ذهب وفضة، ورضاعة الكبير عشراً، وغيرها وهي أخبار آحاد لا تفيد إلا الظن، وهو لا يغني عن الحق شيئاً، ولا سيما في مثل هذه الأمور الخطيرة، وسنورد هذه الأخبار وغيرها والرد عليها عند الكلام على شبهات القائلين بالتحريف في المطلب اللاحق.

السادس: التحريف بالزيادة والنقص في بعض الآيات.

كالخبر الذي رواه سفيان الثوري، قال: «كان ابن عباس يقرأها (فمن حج البيت أو اعتمر فلا جناح أن

(١) الإعجاز الدلالي والبياني في الرسم العثماني، د. حمدي الشيخ، ص٤٩، ٥٠، ٦٠، ٦١، ١١٤، ١١٨ وموارد أخر.

(٢) تفسير الطبري، ج٢٧، ص١٠٤.

(٣) رواه أحمد في مسنده، ج٥، ص١٢٩، والبزار في مسنده، ج٥، ص٢٩، وابن حبان في صحيحه، ج٦، ص٣٠٢.

لا يطّوّف بهما)[1]، أي أسقط ﴿عليه﴾ من الآية وزاد (لا) قبل ﴿يطوف﴾ وهو خبر ساقط بالكلية وسيأتي الكلام عليه إجمالاً في المطلب التالي.

السابع: التحريف بالتغيير وتبديل بعض الكلمات بغيرها أو بما يرادفها:

والعمدة فيما استند إليه أصحاب هذا القول بعض الأخبار الشاذة والمنكرة الواردة في ذلك.

منها: ما رواه سفيان الثوري قال: «أصحاب عبد الله يقرأونها: فأزلهما الشياطين»[2] يريد (الشيطان). وكذلك قوله: «في قراءة عبد الله (إني أعصر عنباً)»[3] بدلاً من قوله تعالى ﴿إني أراني أعصر خمراً﴾.

ومنها: ما رواه الإمام الشافعي وغيره عن سالم عن أبيه قال: «ما سمعت عمر قط يقرأها – ﴿فاسعوا إلى ذكر الله﴾ – إلا (فامضوا إلى ذكر الله)»[4].

وهذه كلها أخبار آحاد لا يمكن قبولها؛ لشذوذها ومخالفتها قراءة المسلمين المتواترة ضرورة فضلاً عن ركاكة هذه الألفاظ، وتخلفها عن النسق القرآني المنتظم بأعلى درجات البلاغة والفصاحة، وهذا أمر معلوم لمن له أدنى تدبر في علوم اللغة، ناهيك بأهل الخبرة وأعلام البلاغة والبيان.

(١) تفسير سفيان الثوري، ص٥٣، ح ٤٨.
(٢) تفسير سفيان الثوري، ص٤٤ح١٢.
(٣) المصدر نفسه، ص١٤٢، ح٤٠٤.
(٤) كتاب الأم، ج٦، ص٢١٥، وخرجه البخاري في صحيحه، ج٦، ص٢٦٦، والبيهقي في سننه، ج٧، ص٢٢٧.

المطلب الثاني
شبهات القائلين بالتحريف

فيما يأتي أهم شبهات القوم ودعاواهم التي جرتهم إلى القول بالتحريف:

أولاً: الاختلاف الحاصل بين القراءات المتواترة مع القرآن الموجود اليوم يوجب حصول التحريف.

وللجواب عن ذلك نقول: إن القول بتواتر القراءات السبع مجازفة غير محسوبة، ودعوى بلا بينة؛ لعدم تحقق شروط التواتر فيها، وإنما نقلت بأخبار الآحاد، ولا أقل من رجوعها إلى أصحابها وهم ينقلونها فرادى بأنفسهم فضلاً عن عدم ادعاء أصحابها التواتر، بل قالوا بصحتها، وأن الاختلاف الحاصل بينها يورث القطع بعدم تواترها؛ فإن التواتر يفيد اليقين والوفاق لا الظن والاختلاف؛ لذلك ذهب جمع من أعلام الفن – ولا سيما من الأصوليين – إلى توهين دعوى التواتر، كالزمخشري، وأبي الخير بن الجزري، وأبي شامة وغيرهم[5]. وبذلك يتبين لنا أن القول بتواتر القراءات مجرد دعوى ولا وجود لأي دليل يعتد به يؤكدها، نعم، يمكن عد قراءة حفص عن عاصم متواترة تجوزاً لا أنها بذاتها متواترة، أو مستوفية لشروط التواتر، فدون إثبات ذلك خرط القتاد، بل لموافقتها لقراءة عموم المسلمين المعلوم تواترها ضرورة كما سيأتي بيانه في المطلب اللاحق،

(٥) ينظر: مفتاح الكرامة، محمد العاملي، ج٢، ص٣٩٢، البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي، ص١٥٢-١٥٤.

وهذا تواتر تبعي أو ضمني لا ذاتي، فتأمل.

إن قيل: إن حديث نزول القرآن على سبعة أحرف[1] يعد دليلاً على صحة القراءات السبع.

قلنا: هذا ليس بتام ويمكن الخدشة فيه من وجوه:

١- إنه معارض بحديث نزول القرآن على حرف واحد من عند الواحد[2]، وهو أوفق بحسب القواعد الأصولية والعقلية والفطرة السليمة؛ لأنه أجدى بمنع حصول الاختلاف والخطأ.

٢- لو تنزلنا وقلنا بصحته، فليس المراد بالأحرف السبعة القراءات السبعة، بل أبواب سبعة كما في حديث أبي قلابة قال: «بلغني أن النبي ﷺ، قال: أنزل القرآن على سبعة أحرف: أمر، وزجر، وترغيب، وترهيب، وجدل، وقصص، ومثل - وفي لفظ ابن مسعود - زجر، وأمر، وحلال، وحرام، ومحكم ومتشابه، وأمثال»[3].

٣- تصريح جمع من أهل العلم بالقرآن بعدم وجود صلة بين حديث الأحرف السبعة والقراءات السبع، منهم: ابن الجزري، وأبو شامة، والزركشي، وأبو محمد مكي، وابن تيمية، وأبو محمد الهروي، ونسب ابن الجزري هذا الوهم إلى الجهلة العوام ومن لا علم له[4].

ثانياً: إن ظروف تأليف القرآن وكيفية جمعه توجب الشك في سلامته من التحريف.

والحق أن هذه الشبهة واضحة البطلان، ومجمل القول فيها، فالمقام ليس مقام تفصيل، أن القرآن كان مجموعاً مؤلفاً على عهد رسول الله ﷺ[5]، والأخبار الواردة بهذا المعنى متواترة، وعدد من الصحابة عرضوا مصاحفهم على النبي ﷺ وختموا عليه عدة ختمات[6]، فضلاً عن تضارب متون الأخبار الواردة في الجمع وتناقضها، وقصورها عن معارضة ما تواتر بين المسلمين ناهيك عن مخالفتها لحكم العقل، فالإعراض عنها أولى، وإنما الذي حدث زمن الخليفة عثمان أنه جمع الناس على القراءة بوجه واحد، وهي القراءة المعروفة بين المسلمين، وترك القراءات الأخرى الموجبة للخلاف، ولاسيما مع ملاحظة وجود تساهل من بعض الناس في القراءة تعويلاً على ما شاع بينهم من جواز القراءة بالحروف السبعة.

والمشهور أن الذي جاء بفكرة توحيد المصاحف حذيفة بن اليمان[7]، لما رأى من كثرة اللحن بين الأعاجم الداخلين في الإسلام عندما كان على المدائن، فجمعوا القرآن - كما عن أبي العالية - «من مصحف

(١) ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص٢٢٨، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٠٢، مسند أحمد، ج٤، ص١٦٩ الخصال، الصدوق، ج٢، ص٣٥٨ وغيرها.

(٢) ينظر: الكافي، الكليني، ج١، ٦٣٠.

(٣) ينظر تفسير الطبري، ج١، ص٢٣، ٢٤.

(٤) ينظر: التمهيد في علوم القرآن، ج٢، ص٧٩.

(٥) ينظر: الاتقان، ج١، ص١٧٦.

(٦) ينظر: مجمع البيان، الطبرسي، ج١٠، ص١٥.

(٧) ينظر: صحيح البخاري، ج٦، ص٣١٥ح٩، المصاحف، السجستاني، ص١٩.

أَبيّ بن كعب، فكان رجال يكتبون يملي عليهم أُبي بن كعب»[1]، وكان أبي من أصحاب علي (عليه السلام) ويعرف بسيد القراء، وقد خصه رسول الله ﷺ بقراءة زائدة على بقية الصحابة[2]، وكأنه ﷺ يعلم بما تؤول إليه الحال، فأعدّه لهذه المهمة.

ثالثاً: اختلاف مصاحف الصحابة المشهورين، كمصحف علي، وأبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود وغيرهم بالزيادة، والنقص، والتغيير مدعاة لحصول التحريف.

وللجواب على هذه الشبهة نقول: إن الذي ثبت من مصحف علي أن هذه الزيادة ليست من القرآن، وإنما حاشية فيها تفسير الآية وتأويلها ومناسبة نزولها، ووقت نزولها ومكانه، وبيان الناسخ والمنسوخ وما يشبه ذلك[3]، وكذا الحال في معظم المصاحف بالجملة، فإن أمكن حمل الروايات الواردة في ذلك على هذا المعنى، وإلا فالذي جاء بها أولى بها، فهي أخبار آحاد لا تفيد علماً ولا توجب عملاً، ومهما يكن، فكل ما خالف ما تواتر بين المسلمين فهو مردود ولا يُعبأ به، وسيأتي الكلام على مثل هذه الأخبار الواردة بالزيادة، أو النقصان، أو التبديل في الشبهة الخامسة.

رابعاً: إن التحريف قد وقع في التوراة والإنجيل، وكل ما وقع في الأمم السابقة لا بد وأن يقع مثله في هذه الأمة[4]؛ بحسب مفاد الحديث المروي من الفريقين: «لتركبن سنن من كان قبلكم، حذو النعل بالنعل، والقذة بالقذة، حتى لو دخلوا جحر ضب لدخلتموه»[5].

ولا يخفى بطلان هذا اللزوم حلًّا ونقضاً، فهو مستفاد من خبر آحاد لا يورث إلا الظن وهو لا يغني عن الحق شيئاً، ومن المحال أن يتطرق الشك إلى القرآن المنقول بالتواتر ومقارنته بالتوراة والإنجيل على الرغم من أن اتصالهما بموسى وعيسى غير معلوم، بل منقطع كما هو معلوم ضرورة.

ويرده كذلك أن كثيراً من الأحداث المهمة حصلت في الأمم السابقة ولم تحصل في هذه الأمة، كالقول بالتثليث، والقول بأن عزيز ابن الله، وعيسى ابن الله جل وعلا عن ذلك علواً كبيراً، ورفع عيسى إلى السماء، وعبادة العجل، وتيه بني إسرائيل، ومسخ بعضهم قردة وخنازير وغيرها من الأمور التي لم تقع ولن تقع جزماً في هذه الأمة.

خامساً: الروايات الواردة في التحريف، وهي على أقسام:

* منها: الروايات التي صرحت بالتغيير، وقد تقدم الكلام عليها في المطلب الأول.
* ومنها: الروايات التي صرحت بالزيادة، وهي

(١) المصاحف، ص٣٠.
(٢) ينظر: شبهات السلفية، جواد الورد، ص٢٥٩.
(٣) ينظر: المصدر نفسه، ص٢٦٣.
(٤) ينظر: البيان في تفسير القرآن، ص١٥٠.
(٥) انظر: مسند أحمد، ج٣، ص٧٤، وج٥، ص٢١٨، صحيح البخاري، ح٨، ص١٥١، صحيح مسلم، ج٨، ص٥٧، الإكمال، الصدوق، ص٥٧٦.

أيضاً تقدم الكلام عليها.

* ومنها: الروايات التي تصرح بالنقصان، وهي عمدة ما عول عليه القائلون بالتحريف، ولا سيما أهل الحديث والإخبارية، وسنورد أهم ما جاءوا به ثم نتدبر ما فيه.

١- روى جمع من الأعلام بألفاظ متقاربة بالإسناد عن عمر، أنه قال: «إن الله عز وجل بعث محمداً ﷺ بالحق وأنزل معه الكتاب، فكان مما أنزل عليه آية الرجم، فرجم رسول الله ﷺ ورجمنا بعده، ثم قال: كنا نقرأ: (ولا ترغبوا عن آبائكم فإنه كفر بكم)، أو (إن كفرا بكم أن ترغبوا عن آبائكم...)»[١]. وهذا تصريح بسقوط هذه الآيات من الكتاب.

٢- وعن أبي موسى الأشعري، أنه قال: «إنا كنا نقرأ سورة كنا نشبهها في الطول والشدة ببراءة، فأنسيتها غير أني حفظت منها (لوكان لابن آدم واديان من مال لابتغى وادياً ثالثاً ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب)، وكنا نقرأ سورة كنا نشبهها بإحدى المسبحات، فأنسيتها غير أني حفظت منها (يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون فتكتب شهادة في أعناقكم فتُسألون عنها يوم القيامة)»[٢]. وهذا يعني سقوط سورتين من القرآن تشبه إحداهما سورة براءة من حيث الطول والشدة والأخرى تشبه إحدى المسبحات.

٣- وعن زر بن حبيش، أن أبي بن كعب قال له: «كأين تقرأون سورة الأحزاب؟ قال قلت: إما ثلاثاً وسبعين، وإما أربعاً وسبعين، قال: أقط ؟ وإن كانت لتقارب سورة البقرة أو لهي أطول منها، وإن كانت فيها آية الرجم، قال قلت: يا أبا المنذر! وما آية الرجم؟ قال: (إذا زنيا الشيخ والشيخة فارجموهما ألبتة نكالاً من الله والله عزيز حكيم)»[٣]. وهذا يعني سقوط ثلاثة أرباع سورة الأحزاب من القرآن أو أكثر.

٤- وعن عائشة أم المؤمنين، أنها «كانت تقرأ: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر وقوموا لله قانتين)»[٤]. وهذا يعني أن لفظ (وصلاة العصر) سقط من الآية.

٥- وعنها قالت: «لقد نزلت آية الرجم ورضعات

(١) رواه أحمد - واللفظ له - في مسنده، ج١، ص٤٧ومواضع أخر، ومالك في الموطأ، ص٧١٩، والإمام الشافعي في كتاب الأم، ج٦، ص٢١٥، والبخاري في صحيحه، ج٦، ص٢٩٦، وج٨، ص٣٠٠، ومسلم في صحيحه ج٥، ص١١٦، وأبو داود في سننه ج١، ص١٠٩، وابن ماجة في سننه، ج٢، ص٨٥٣، والترمذي في سننه، ج٤، ص٢٩-٣٠ح١٤٣١و ١٤٣٢، والنسائي في سننه الكبرى، ج٤، ص٢٧٠- ٢٧٥، وغيرهم

(٢) رواه مسلم في صحيحه، ج٣، ص١٠٠، وأبو عوانة في مسنده، ج٢، ص٤٩٥، والحميدي في الجمع بين الصحيحين، ج١، ص٣٢٠.

(٣) رواه عبد الرزاق في المصنف، ج٧، ص٣٢٩، وعبد الله بن أحمد في زوائده على المسند، ص٣٦٤- ٣٦٥، وابن حبان في صحيحه، ج٦، ص٣٠١ح٤٤١١، والطبراني في المعجم الأوسط، ج٤، ص٥٢٨، وغيرهم.

(٤) ينظر: موطأ مالك، ص٧١٩، صحيح مسلم، ج٣، ص١١٢، سنن أبي داود، ج١، ص١٠٩، سنن النسائي الكبرى، ج١، ص١٥٤، وغيرهم.

الكبير عشراً، فكانت في ورقة تحت سريري في بيتي، فلما اشتكى رسول الله ﷺ تشاغلنا بأمره ودخلت دويبة لنا فأكلتها»[1]. وفي لفظ مسلم: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرمن ثم نسخن بخمس معلومات فتوفى رسول الله ﷺ وهن فيما يقرأ من القرآن»[2].

٦- وعن علقمة، أن ابن مسعود كان يقرأ- ووافقه أبو الدرداء-: «والليل إذا يغشى والنهار إذا تجلى والذكر والأنثى»[3]. أي أسقط ﴿وما خلق﴾.

٧- روى الطبراني من طريق محمد بن عبيد عن عمر بن الخطاب، قال: «قال رسول الله ﷺ: القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف»[4].

هذه أهم الأخبار الواردة التي تصرح بجود نقص في القرآن، ورويت في المقام أخبار أخرى غيرها تركناها روماً للاختصار، فضلاً عن نكارتها وتهافتها، والجواب عما أوردناه يعمها، ولنبدأ بالخبر الأخير فنقول: أن هذا الخبر منكر جداً؛ لوجوه:

أ- إن عدد حروف القرآن الموجود بين أيدينا اليوم والمنقولة إلينا بالتوتر تبلغ أقل من ثلث الحروف المصرح بها في هذا الخبر، وهذا في غاية النكارة؛ إذ من غير المعقول أن يصل إهمال المسلمين وتهاونهم بالقرآن إلى أن يسقط أكثر من ثلثيه مع توفر الدواعي لحفظه والاهتمام به، وقد لا نغالي إن قلنا: إن أهم ما يشغلهم القرآن.

ب- إنه معارض بما روي عن ابن عباس من أن عدد حروف القرآن «ثلاثمئة ألف حرف وثلاثة وعشرون ألف حرف وستمئة وواحد وسبعون حرفاً»[5]، وهو ما يتوافق مع ما هو موجود بين الدفتين اليوم.

ج- ضعف هذا الخبر؛ لوجود محمد بن عبيد بن آدم في إسناده وهو ضعيف عند أئمة الجرح والتعديل. قال الحافظ الذهبي: «تفرد محمد بن عبيد بهذا الخبر الباطل»[6].

وأما الخبر الأول والثالث، فيعارضهما ما صح عن علي (عليه السلام) - فيما رواه البخاري وغيره - من أنه جلد بكتاب الله ورجم بسنة رسول الله ﷺ[7]، فضلاً عن ركاكة ألفاظ الخبرين وبعدهما بالكلية عن بلاغة القرآن المعهودة.

إن قيل: تحمل هذه الآيات على نسخ التلاوة دون الحكم أو نسخها بالكتاب والسنة.

(١) رواه أحمد في مسنده، ج٦، ص٢٦٩، سنن ابن ماجة، ج١، ص٦٢٥، مسند أبي يعلى، ج٨، ص٦٤، سنن الدارقطني، ج٤، ص٨٨ وغيرهم.

(٢) صحيح مسلم، ج٤، ص١٦٧، وانظر: سنن النسائي، ج٦، ص١٠٠، سنن البيهقي، ج٧، ص٤٥٤ وغيرهم.

(٣) ينظر: صحيح البخاري، ج٨، ص٢٩٦، صحيح مسلم، ج٢، ص٢٠٦، سنن الترمذي، ج٥، ص١٧٥ وغيرهم.

(٤) المعجم الأوسط، ج٤، ص٥٢٨، ح٤٣٥٢.

(٥) ينظر: الاتقان، ج١، ص١٩٨.

(٦) ميزان الاعتدال، ج٣، ص٦٣٩.

(٧) ينظر: صحيح البخاري، ج٨، ص٢٩٤، مسند أحمد، ج١، ص٩٣و١٠٧و١١٦و١٤٠، مسند أبي يعلى، ج١، ص٢٤٩، سنن الدارقطني، ج٣، ص٨٤، ح٣٢٠٢-٣٢٠٦من عدة طرق.

قلنا: هذا أمر باطل، وسيأتي الكلام عليه عند تعليقنا على الخبر الخامس.

وأما الخبر الثاني، فنقول: من الغريب حقاً عدم علم المسلمين بسورتين إحداهما تشبه براءة بالطول والشدة والثانية تشبه إحدى المسبحات ادعي نزولهما على محمد ﷺ مع توفر الدواعي الشرعية والعقلية لقراءتهما وحفظهما ! فضلاً عن أنه خبر واحد لا يفيد إلا الظن، فلا يُعبأ به.

وأما الخبر الرابع، فإن أمكن حمله على أنه بيان وتفسير للصلاة الوسطى، وإلا فليضرب به على الجدار؛ فإنه خبر واحد لا يفيد علماً ولا يوجب عملاً، وقد تقدم الكلام إجمالاً على ذلك.

وأما الخبر الخامس، فنقول: إنه من غير المعقول أن تنزل آية على رسول الله ﷺ ويقرأها على أصحابه ولا يحفظها أحد منهم أو يدونها سوى في ورقة كانت تحت سرير عائشة أكلها داجن!

وأما بالنسبة لآية الرجم، فقد تقدم الكلام عليها في الخبرين الأول والثالث.

وأما رضاعة الكبير فهو ممنوع شرعاً؛ لحرمة كشف ما يعد عورة منها للرجل البالغ الأجنبي، والآثار الواردة بذلك متضافرة، فضلاً عن كونه أمراً قبيحاً عقلاً، ومرفوض عرفاً، وممجوج طبعاً؛ فإن من له أدنى غيرة لا يسمح بكشف صدر زوجته أو أخته أو ابنته لترضع رجلاً بالغاً أجنبياً.

وقد تذرع بعضهم بحمل هذه الآيات المزعومة على نسخ التلاوة من دون الحكم، أو نسخهما بالكتاب والسنة، وهذا لا يمكن قبوله بوجه.

أما بالنسبة لنسخ الكتاب بالسنة فهو ممتنع عقلاً وشرعاً، أما من جهة العقل؛ فلأنها أخبار ظنية لا تقابل ما تواتر بين المسلمين، وقد أجمع المحققون على أن خبر الواحد لا ينسخ القرآن ولا الخبر المتواتر؛ لأنه رفع للمقطوع به بالمظنون. وقد قطع الإمام الشافعي وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل[1]، ومالك بن أنس[2]، والحارث بن أسد المحاسبي، وعبد الله بن سعيد القلانسي، وأبو حامد الأسفراييني، وسهل الصعلوكي، وعبد القاهر البغدادي، والصيرفي، والخفاف، وأبو يعلى الفراء، وأبو إسحاق الشيرازي، وابن السمعاني، وسليم الرازي[3]. وقال الشاطبي: « إن ما كان من الأحكام المكية يدّعى نسخه لا ينبغي قبول تلك الدعوى فيه[4].

وأما من جهة السمع فممنوع؛ لقوله تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾[5]، والسنة لا تكون خيراً من القرآن ولا مثله، وكلام المخلوق لا يعلو على كلام الخالق ضرورة.

وأما بالنسبة لنسخ التلاوة دون الحكم الذي مثل له بآية الرجم المزعومة، ونسخ التلاوة والحكم معاً

(١) الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي، ج٣، ص١٣٨.
(٢) ينظر: المنخول، الغزالي، ص٢٩٢.
(٣) ينظر: إرشاد الفحول، ص٣٢٣.
(٤) الموافقات، ج٣، ص٦٤.
(٥) سورة البقرة: ١٠٦.

الذي مثل له بآية الرضعات العشر المدعاة فهو محال عقلاً؛ لأنه يوجب الشك في المجعولات الشرعية، ومن ثم عدم ثبوتها شرعاً، وهذا هدم للشريعة من أساسها.

وأما بالنسبة لنسخ الحكم دون التلاوة، فهو أمر واقع، وهو المشهور بين المسلمين، إلا أنه قد غالى بعضهم بكثرة جمع الآيات الناسخة والمنسوخة، كالنحاس في (الناسخ والمنسوخ) وغيره، بيد أن كثيراً من المحققين منعوا جل ذلك، وهو الحق؛ لأن أكثر هذه الآيات محكمة، فهي إما مخصصة لعموم تلك أو مقيدة لإطلاقها أو ناظرة لها أو مفسرة، ولا تكاد أن تبلغ عدد أصابع اليد الواحدة، كآية النجوى.

وأما بالنسبة للخبر السادس، فقد تقدم الكلام عليه إجمالاً في الخبر الرابع وغيره من الموارد.

وهذه الأخبار الشاذة والمنكرة وما يجري مجراها هي التي أولاها المغرضون وأهل الحشو والغلو اهتماماً واضحاً، ودعت مثل ابن الخطيب محمد محمد عبد اللطيف المصري إلى الاعتناء بها، ومن ثم تأليف كتاب أسماه (الفرقان) أورد فيه هذه المناكير وما يشبهها من هذه الخزعبلات.

قال الشيخ محمد محمد المدني الأزهر عنه: «وقد ألف أحد المصريين في سنة ١٩٤٨م كتاباً اسمه (الفرقان) حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة ناقلاً لها من الكتب والمصادر عند أهل السنة، وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن تبين بالدليل والبحث العلمي أوجه الفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرفع صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها»[١].

ووردت من طرق أهل البيت عليهم السلام جملة من الروايات الشاذة والمنكرة التي تفيد وجود نقص في القرآن، وقد تكلف المحدث النوري في جمعها وغيرها من روايات العامة في كتاب أسماه (فصل الخطاب) وحشاه بمثل هذه المناكير والشواذ، إلا أن ما ذهب إليه النوري مردود عليه ولا يمكن قبوله بوجه، ولا يعبأ به ولا بأمثاله، وقد قام بالرد عليه عدد من الأعلام، كالشيخ محمود الطهراني الشهير بالمعرب في رسالة سماها (كشف الارتياب)، والشيخ العراقي.

ويلاحظ عليه أيضاً، أنه نقل معظم هذه الأخبار من كتاب أحمد بن محمد السياري الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه وضعفه في الحديث[٢]، وعن علي بن أحمد الكوفي الذي وصفه علماء الرجال بأنه كذاب فاسد المذهب[٣]، وعلي بن أبي حمزة البطائني الذي قيل في فيه: «كذاب واقفي متهم ملعون، أشد الناس عداوة للولي من بعد أبي إبراهيم عليه السلام[٤]، ومحمد بن سنان الذي ضعفوه ولم يستحلوا الرواية

(١) مجلة رسالة الإسلام، ص٣٨٢، العدد٤٤، سنة١١.
(٢) ينظر: معجم رجال الحديث، أبو القاسم الخوئي، ج٣، ص٧١.
(٣) المصدر نفسه، ج١٢، ص٢٦٩.
(٤) ينظر: معجم رجال الحديث، ج١٢، ص٢٣٥.

عنه[1]، ومحمد بن جمهور العمي الذي قيل في حقه: «إنه ضعيف في الحديث فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء الله أعلم بها من عظمها»[2]، وعمرو بن شمر: ضعيف جداً لا يعتمد على شيء مما يرويه[3].

على أن قسماً من هذه الروايات الدالة على التحريف بعنوانه تفسر التحريف باختلاف القراء وكيفية القراءة لا في أصل التنزيل، كما في رواية عبد الأعلى عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «أصحاب العربية يحرفون كلام الله عز وجل عن مواضعه» التي خرجها النوري نفسه[4].

وأما ما دل منها على الزيادة فهو من قبيل التفسير أو التأويل وليس من القرآن، وإذا لم يتم هذا الحمل - بعد الإغضاء عما في أسانيدها من ضعف - وجب طرحها وضربها على الجدار؛ لمخالفتها للكتاب والسنة والإجماع والعقل[5]، وهو ما سنبينه في المطلب التالي.

المطلب الثالث
الأدلة المنطقية والعقلية على منع وقوع التحريف في القرآن

فيما يأتي أهم الأدلة المنطقية، واللوازم العقلية، والقواعد الأصولية على صيانة القرآن من التحريف، تبديلاً أو نقصاً أو زيادة.

أولاً: تواتر القرآن:

يعد التواتر من اليقينيات المنطقية الستة التي حددت بحسب الاستقراء التام، ويراد باليقين: مطابقة المعلوم للواقع الذي لا يمكن زواله، فيخرج عن هذا المعنى الجهل المركب والظن والتقليد ولو على وجه الجزم. وهذه اليقينيات، هي: الأوليات (الضروريات)، وهي قضايا يحكم العقل بصدقها لذاتها ضرورة من دون سبب خارج عنها، كاستحالة اجتماع النقيضين.

والمشاهدات (المحسوسات) وهي قضايا يحكم بها العقل بوساطة الحس، كالحكم بأن الشمس مضيئة.

والتجريبيات، وهي قضايا يحكم بها العقل بوساطة تكرار المشاهدة منا في إحساسنا، كتمدد المعدن بالحرارة، ثم المتواترات، وسيأتي الكلام عليها.

والحدسيات، هي قضايا مبدأ الحكم بها حدس من النفس قوي جداً يزول معه الشك، كحكمنا بأن القمر مستفاد نوره من الشمس، أو جاذبية الشمس لمجموعة كواكبها.

والفطريات، وهي قضايا قياساتها معها ولا بد لها من وسط، كحكمنا بأن الاثنين خمس العشرة، فالاثنين عدد انقسمت العشرة عليه وعلى أربعة أقسام أخرى[6].

(١) المصدر نفسه، ج١٧، ص١٦٠.
(٢) معجم رجال الحديث، ج١٦، ص١٨٩.
(٣) المصدر نفسه، ج١٤، ص١١٦.
(٤) مستدرك الوسائل، ج٤، ص٢٨٠.
(٥) ينظر: شبهات السلفية، ص٢٦٢-٢٦٣.
(٦) ينظر: المنطق، المظفر، ج٣، ص٢٨٢-٢٨٩.

أما بالنسبة للمتواترات، فهي قضايا تسكن إليها النفس سكوناً يزول معه الشك ويحصل الجزم القاطع، وذلك عن طريق إخبار جماعة يبلغون من الكثرة بحيث يمتنع عادة تواطؤهم على الكذب واتفاق حصول الخطأ منهم في فهم الحادثة[1]، كعلمنا بوجود بلد مثل الصين وإن لم نره، أو وجود بعض الأمم السالفة، كالبابليين، أو حدوث معركة بدر، والحرب العالمية الأولى، وسقوط بغداد على يد المغول وغير ذلك من الحوادث العظام التي لا يمكن أن يتطرق إليها الشك ضرورة؛ لتواتر النقل بها.

ومن ذلك تواتر القرآن، فقد نقله آلاف الصحابة، وهكذا من جاء بعدهم من التابعين وأتباعهم وباقي طبقات المسلمين إلى يومنا هذا، مع الأخذ بعين الاعتبار أن كثرة النقل قد جاءت على الوجه الهرمي لحد لم يبلغ حدث غيره ما بلغه نقل القرآن بحسب الاستقراء التام؛ لتوفر الدواعي على نقله وحفظه والعناية به بكل سوره وآياته وكلماته وحروفه وإعرابه جيلاً بعد جيل؛ لأنه مرجع المعارف الإلهية والأحكام الشرعية التي يعمل المسلمون على طبقها ويتبعون مفادها، وقد قرر هذه الحقيقة جمع من الأعلام وصرحوا بها:

منهم: الشريف المرتضى، إذ قال: «إن العلم بصحة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار والوقائع العظام»[2]، ونُقل عن ابن حزم قوله فيه: «إنه كان من يكفر من رغم أن القرآن بُدّل أو زيد فيه أو نقص منه»، كما عن الذهبي وابن حجر[3].

ومنهم: العلامة ابن المطهر الحلي بقوله:» الحق أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك؛ فإنه يوجب التطرق إلى معجزة الرسول عليه وآله السلام المنقولة بالتواتر»[4].

ومنهم ابن ميثم البحراني الذي قال: «أما الصغرى فادعاء النبوة منه معلوم بالتواتر، وأما ظهور المعجز على يده موافقاً لدعواه فمن وجوه، أحدها: أنه ظهر عليه القران كذلك، والقرآن معجز، أما ظهور القرآن عليه فبالتواتر، وأما أن القران معجز؛ فلأنه تحدى به العرب الذين هم أهل الفصاحة والبلاغة فعجزوا عن الإتيان بمثله، فكان معجزاً»[5].

ومنهم: زين الدين البياضي بقوله: «علم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفاصيله»[6].

ومنهم: الحر العاملي بقوله: «إن من تتبع الأخبار وتفحص التواريخ والآثار علم – علما قطعياً – بأن القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، وأن آلاف

(١) المصدر نفسه، ص٢٨٦.

(٢) ينظر: مجمع البيان، ج١، ص١١٥.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء، ج١٧، ص٥٩٠، لسان الميزان، ج٤، ص٢٢٤.

(٤) أجوبة المسائل المهنائية، ص١٢١.

(٥) قواعد المرام، ص١٢٨.

(٦) الصراط المستقيم، ج١، ص٤٥.

الصحابة كان يحفظونه ويتلونه، وأنه كان على عهد رسول الله مجموعاً مؤلفاً[1].

ومنهم: محمد جواد العاملي الذي قال: «والعادة تقضي بالتواتر في تفاصيل القرآن من أجزائه وألفاظه وحركاته وسكناته ووضعه في محله؛ لتوافر الدواعي على نقله من المقر لكونه أصلاً لجميع الأحكام»[2].

ومنهم: الشيخ البلاغي بقوله: «ومن أجل تواتر القرآن بين عامة المسلمين جيلاً بعد جيل استمرت مادته وصورته وقراءته المتداولة على نحو واحد، فلم يؤثر شيئاً على مادته وصورته ما يروى عن بعض الناس من الخلاف في قراءته من القراء السبعة المعروفين وغيرهم»[3].

ومنهم: السيد شرف الدين العاملي بقوله: «والقرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنما هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً، ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا لحرف بحرف، وكل حرف من حروفه متواتر في كل جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والنبوة، وكان مجموعاً على ذلك العهد الأقدس، مؤلفاً على ما هو عليه الأن»[4]. هذه تصريحات بعض الأعلام المحققين وبهم نكتفي خشية للإطالة وإلا فغيرهم كثير، وتقريراتهم بهذا الشأن مبسوطة في مظانها.

ثانياً: الاستدلال بالقرآن الكريم:

كان حق هذا الوجه من الاستدلال الابتداء به؛ لشرفه وأهميته ويقينيته، ولكن ابتدأنا بالتواتر، لنقض شبهة للقائلين بالتحريف تتعلق بهذا الوجه، وتقريرها: إن التحريف لحق آية الحفظ نفسها وما يؤدي مفادها من الآيات، فهي من الزيادات التي ألحقت بالقرآن، فيجري مجرى إثبات الشيء بنفسه[5]، فيلزم الدور المعلوم الباطل ضرورة. إلا أن هذه الشبهة مندفعة؛ لثبوت تواتر القرآن كما تقدم، وهذه الآية وما يشبهها من حيث المفاد بعض القرآن، فتكون متواترة ضرورة، هذا من جهة. ومن جهة أخرى، أن مفاد حديث الثقلين المتواتر يقتضي صيانة القرآن – بجميع آياته – من التحريف كما سيأتي بيانه، وفيما يأتي سنورد بعض الآيات الكريمة التي تؤكد على صيانة القرآن من التحريف.

الأولى: قوله تعالى: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له حافظون﴾[6]، أي من الزيادة، والنقصان، والتغيير إلى الأبد[7].

الثانية: قوله تعالى: ﴿لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه﴾[8]. ولا يخفى أن من أظهر مصاديق الباطل هو التحريف بالزيادة والنقصان والتغيير،

(١) الفصول المهمة، شرف الدين العاملي، ص٢٤٤.
(٢) مفتاح الكرامة، ج٢، ص٣٩٠.
(٣) آلاء الرحمن، ج١، ص٧٣.
(٤) الفصول المهمة، ص٢٤٢.
(٥) ينظر تفسير الرازي، ج١٩، ص١٦١.
(٦) سورة الحجر: ٩.
(٧) ينظر: مجمع البيان، ج٦، ص٨٩.
(٨) سورة فصلت: ٤٢.

ولازم ذلك حفظه من قبل المولى سبحانه .

الثالثة: قوله تعالى: ﴿إن علينا جمعه وقرآنه ۞ فإذا قرأناه فاتّبع قرآنه ۞ ثم إن علينا بيانه﴾، ومعناه «إن علينا جمعه وقرآنه عليك حتى تحفظه ويمكنك تلاوته فلا تخف فوت شيء منه»[1].

الرابعة: قوله تعالى:﴿ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾[2]، فلو كان فيه أي تحريف أو تبديل لكان محلاً للظن والشك، ولو كان كذلك فلا يكون فيه هدىً للمتقين، بل ضلالتهم، هذا خلف.

الخامسة: قوله تعالى ﴿أفلا يتدبرون القرآن ولوكان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾ ولا يخفى أن من مصاديق الاختلاف التغيير، والزيادة، والنقصان، ولمّا لم يوجد أي اختلاف في القرآن بطل القول بالتحريف، وتجرى هذه الآية مجرى التحدي.

السادسة، والسابعة، والثامنة: آيات التحدي: بمثل القرآن، أو بعشر سور، أو بسورة واحدة، فلو كان فيه زيادة أو تبديل أو تحريف لسقط التحدي به، ولما بان عجز البلغاء والفصحاء من الإتيان ولو بسورة قصيرة من مثله، وهذا التحدي قائم إلى يوم يبعثون، فثبت صيانته من التحريف. هذه بعض الآيات الدالة على صيانة القرآن من التحريف وفيهن نور لمن أراد أن يتنور، وإلا فغيرها كثير.

ثالثاً: الاستدلال بالروايات:

الروايات الواردة في المقام كثيرة جداً وهي متواترة معنىً ويمكن تصنيفها على النحو الآتي:

١- الروايات التي تصرح بأن ما بأيدي الناس هو القرآن المنزل من عند الله تعالى:

منها: ما روي عن الصادق جعفر بن محمد (عليه السلام) عندما سُئل عن القرآن، فقال: «هو كلام الله، وقول الله، وكتاب الله، ووحي الله وتنزيله، وهو الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد»[3].

ومنها: ما روي عن علي بن موسى الرضا (عليه السلام) عندما قيل له في القرآن فقال: «كلام الله لا تتجاوزوه ولا تطلبوا الهدي في غيره فتضلوا»[4].

ومنها: ما روي عن الفضل بن شاذان، فيما كتبه الإمام الرضا (عليه السلام) للمأمون في محض الإسلام على سبيل الإيجاز والاختصار، فكتب إليه: «... وأن جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحق المبين، والتصديق به وبجميع من مضى من قبله من رسل الله وأنبيائه وحججه، والتصديق بكتابه الصادق العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه حق من فاتحته إلى خاتمته»[5].

ومنها: ما روي عن علي (عليه السلام) أنه قال: «... والله سبحانه يقول: ﴿ما فرطنا في الكتاب من شيء﴾ وفيه تبيان كل شيء، وذكر أن الكتاب يصدق بعضه بعضاً،

(١) انظر: مجمع البيان، ج١٠، ص١٧٥.
(٢) سورة البقرة: ٢.
(٣) التوحيد، الصدوق، ص٢٢٤، أمالي الصدوق، ص٦٣٨.
(٤) التوحيد، ص٢٢٣، أمالي الصدوق، ص٦٣٩.
(٥) عيون أخبار الرضا، الصدوق، ج٢، ص١٢٩.

وأنه لا اختلاف فيه، فقال سبحانه: ﴿ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً﴾[1].

ومنها: ما روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) أنه قال: «اقرأوا كما علمتم»[2]، وهذه الرواية تقتضي تواتر القرآن كما هو واضح بأدنى تأمل.

ولا يخفى شدة وضوح هذه النصوص وصراحتها بصيانة القرآن وحفظه من قبل المولى تعالى.

٢- الروايات الآمرة بالرجوع إلى القرآن الكريم، وهي بهذا المعنى تربو على التواتر.

منها: على سبيل المثال، ما روي عن علي أمير المؤمنين (عليه السلام) في كتاب له إلى الحارث الهمداني: «وتمسّك بحبل القرآن واستنصحه، وأحل حلاله وحرم حرامه»[3]. فلو كان فيه تحريف لما حصل الاطمئنان بالتمسك به، ولا سيما في مسائل الحلال والحرام.

٣- الروايات الآمرة بقراءة سورة تامة بعد الفاتحة في الركعتين الأوليين من صلاة الفريضة، أو التي تجوز تقسيم سورة تامة في صلاة الآيات، فالقول بالتحريف يستلزم تفويت الصلاة الواجبة على المكلّف؛ لاحتمال إتيانه بسورة محرفة، مما يوجب عدم براءة ذمته، وعليه فلا مجال لاحتمال وقوع التحريف؛ لأن الاشتغال اليقيني يقتضي الفراغ اليقيني، كما هو موضح في علم الأصول[4].

٤- الروايات الآمرة بعرض الأحاديث على كتاب الله، وهي كثيرة:

منها: ما روي عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) أنه قال: «قال رسول الله صلى الله عليه وآله: إن على كل حق حقيقة، وعلى كل صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه وما خالف كتاب الله فدعوه»[5].

ومنها: ما روي عنه (عليه السلام) - في حديث -: «... وكل حديث لا يوافق كتاب الله فهو زخرف»[6].

ومنها: ما روي عنه (عليه السلام) أنه قال: «خطب النبي صلى الله عليه وآله بمنى، فقال: أيها الناس! ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»[7].

فهذه المجموعة من الروايات وغيرها مما لم نذكره توجب كون القرآن حجة مستقلة في نفسه ولا يتطرق إليه الشك بالنقص أو الزيادة أو التغيير، وإلا لزم بطلان جواز التمسك بظواهر القرآن، وانتفاء الفائدة من عرض الأحاديث على القرآن، ولا سيما في ما يتعلق بالأحكام الشرعية، مما يستلزم عدم براءة ذمة المكلف مما وجب عليه.

٥- الروايات التي تستلزم عدم التحريف:

منها: ما روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «إن

(١) نهج البلاغة، ص٦١ خطبة ١٨.
(٢) الكافي، ج٢، ص٤٦١.
(٣) نهج البلاغة، ص٤٥٩.
(٤) ينظر: شبهات السلفية، ص٢٨٠.
(٥) الوسائل، الحر العاملي، ج٢٧، ص١١٠.
(٦) المصدر نفسه.
(٧) المصدر نفسه، ص١١١.

الله تبارك أنزل في القرآن تبيان كل شيء، حتى والله ما ترك الله شيئاً يحتاج إليه العباد»[1]. فلو كان فيه تحريفاً أو نقصاً لما كان تبياناً لكل شيء، ولبقيت أشياء لا بيان لها، هذا خلف.

ومنها: ما روي عن أبي جعفر (عليه السلام) أنه قال: «إن الله تبارك وتعالى لم يدع شيئاً تحتاج إليه الأمة إلا أنزله في كتابه وبينه لرسوله ﷺ، وجعل لكل شيء حداً...»[2]، فلو كان فيه تحريف أو نقص لبقي هناك شيء تحتاج إليه الأمة كما هو مقتضى الحديث.

ومنها: ما روي عن أبي عبد الله (عليه السلام) أنه قال: «ما من أمر يختلف فيه اثنان إلا وله أصل في كتاب الله عز وجل»[3]، فلو كان فيه نقص أو تحريف لبقيت أشياء ليس لها أصول في الكتاب.

٦- مقتضى حديث الثقلين المتواتر.

فقد خرجه الحافظ السيوطي، والشيخ نوح الحنفي في رسالتيهما في الأحاديث المتواترة، ورواه جمع من أصحاب الصحاح، والسنن، والمسانيد، والمعاجم، والمستخرجات، والمستدركات وغيرهم من الأئمة والحفاظ الذين التزموا الصحة في مصنفاتهم. ولفظه، أن رسول الله قال: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً، وإن اللطيف الخبير أنبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»[4].

ومقتضى هذا الحديث أن يكون القرآن مدوناً في عهده ﷺ بجميع سوره وآياته حتى يصح إطلاق اسم الكتاب عليه، كما يقتضي عصمة الكتاب من الزيادة والنقصان والتغيير من عهد رسول الله ﷺ إلى يوم الدين؛ لأن القول بالتحريف يستلزم عدم وجوب التمسك بهما، وهذا يقتضي العبثية والعياذ بالله، بل يساوق الضلال ولو على وجه الجزئية، ويستلزم أيضاً عصمة العترة بناءً على الملازمة؛ لعدم صحة تخلف الملزوم عن لازمه.

إن قيل: إن حديث كتاب الله وعترتي معارض بحديث كتاب الله وسنتي.

قلنا: هذا لا يصلح للمعارضة، فهو ضعيف جداً؛ لذلك لم يخرجه أحد من أصحاب الصحاح أو السنن المعتمدة، وهو من مراسيل مالك[5]، ولفظه عن مالك: أنه بلغه أن رسول الله قال تركت فيكم... إلخ. ومثل

(١) الكافي، الكليني، ج١، ص٨٠.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) الكافي، ج١، ص٨١.

(٤) رواه أحمد في مسنده، ج٣، ص١٤و١٧و٢٦وج٤، ص٢٧١وج٥، ص١٨١ومواضع أخر، ومسلم في صحيحه، ج٧، ص١٢٢، والترمذي في سننه، ج٥، ص٦٢١-٦٢٢، والنسائي في سننه الكبرى ج٥، ص٤٥ وص١٣٠، والدارمي في سننه، ج٢، ص٢٩٢، والبزار في مسنده، ج٣، ٨٩ ومواضع أخر، وأبو يعلى في مسنده، ج٢، ٢٩٧ومواضع أخر، والطبراني في المعجم الكبير، ج٣، ص٦٥-٦٧ح٢٦٧٨- ٢٦٨٣ ومواضع أخر، وفي الأوسط، ج٤، ص٨١ وص١٥٥، وفي الصغير، ج١، ص١٣١و١٣٥، وابن خزيمة في صحيحه، ج٤، ٦٢، وعبد بن حميد في منتخبه، ص١١٤ وغيرهم.
(٥) ينظر: الموطأ، ص٧٨٥.

هذا المرسل لا يصح أن يعارض به المتواتر اليقيني.

إن قيل: قد وصله ابن عبد البر من حديث كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف عن أبيه عن جده.

قلنا: لقد زاد ابن عبد البر الطين بلة بهذا الوصل؛ لأنه نفسه قال عن كثير بن عبد الله مجمع على ضعفه[1]، وقال ابن حبان: روى عن أبيه عن جده نسخة موضوعة لا يحل ذكرها ولا الرواية عنها إلا على جهة التعجب، وقال فيه أحمد: منكر الحديث ليس بشيء، وقال يحيى بن معين: ضعيف الحديث، وقال فيه الشافعي: ذاك أحد الكذابين، وركن من أركان الكذب، وقال أبو داود: كان أحد الكذابين وغير ذلك من أقوال أئمة الحرج والتعديل فيه[2].

وبذلك يتبين لنا عدم صحة هذه المعارضة، وتهافت قول القائلين بها.

رابعاً: اعجاز القرآن

إن القرآن الكريم معجزة رسول الله الخالدة كما هو معلوم بحسب الضرورة، والمعجزة لا يمكن أن يتطرق إليها الشك والنقص والتغيير والخلل؛ لأنها تجيء على سبيل التحدي، وكلما كان كذلك فلا سبيل للشك فيه، وإلا لما كان معجزة إلهية، إذن فالقرآن منزه عن كل نقص وتحريف وريب.

خامساً: إن القرآن أهم طريق للعلم بنبوة نبينا محمد ﷺ ومتى ما تطرق الشك إلى القرآن لزم عدم القطع بنبوة نبينا ﷺ وهذا قبيح جداً.

سادساً: الاستدلال بالإجماع:

وهو حجة عند عموم المسلمين، فضلاً عن كونه كاشفاً عن رأي المعصوم فيه، وقد نقل الإجماع على عدم التحريف والزيادة والنقصان في الكتاب جمع من الأعلام كما في مقدمة مجمع البيان، وآلاء الرحمن.

سابعاً: الاستدلال بالعقل:

وذلك لأن القول بالتحريف يوجب الشك في كون القرآن معجزاً منقولاً بالتواتر ضرورة، ويستلزم ذلك تفويت المصلحة منه والمعنى بداهة وعقلاً؛ لأن الغرض منه هداية الناس. بعبارة أخرى، إن القول بالتحريف يساوق الإضلال وعدم الهداية، وهذا يعني أن الله تعالى هو الذي يأمر بالإضلال بناءً على أمر باتباع الكتاب والإيمان به، وهذا في غاية القبح والفساد، على أن التحدي به يصبح ضعيفاً؛ لذلك يمتنع القول بالتحريف عقلاً[3].

ثامناً: الاستدلال بالأصل العملي الذي يترتب عليه الحكم أو الأثر الشرعي:

وهو حصول القطع والعلم اليقيني بثبوت القرآن وصيانته من التحريف بدءاً، والشك بذلك لا حقاً، فيستصحب اليقين بعدم التحريف؛ لأن اليقين لا ينقض بالشك ولكنه ينقض بيقين آخر، وهو ما جرت عليه سيرة العقلاء – كما هو مقرر في مظانه في

(١) ينظر: جامع بيان العلم، ج٢، ص٣٠.

(٢) ينظر: تهذيب التهذيب، ج٨، ص٤٢١-٤٢٣.

(٣) ينظر: شبهات السلفية، ص٢٨٤- ٢٨٥.

علم الأصول – وورد به الأثر، ومن ذلك ما روي عن الإمام الصادق (عليه السلام) قوله: «لا ينقض اليقين بالشك، ولا يدخل الشك في اليقين، ولا يخلط أحدهم بالآخر، ولكنه ينقض الشك باليقين، ويتم على اليقين فيبنى عليه، ولا يعتد بالشك في حال من الحالات»[1]، وقوله أيضاً: «من كان على يقين فأصابه شك فليمض على يقينه، فإن الشك لا ينقض اليقين»[2].

الخلاصة

ولأجل كل ما تقدم وما يجري مجراه ذهب المحققون من أعلام الدين إلى القول بصيانة القرآن من التحريف وحفظه من الزيادة والنقصان والتغيير – منهم على سبيل المثال لا الحصر– أبان بن تغلب الكوفي (ت ١٤١هـ)، والفضل بن شاذان الأزدي (ت ٢٦٠هـ)، والشيخ الصدوق (ت٣٨١هـ)، وأبو بكر الخوارزمي (ت٣٨٣هـ)، والشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)، والشيخ المفيد (ت٤١٣هـ)، والشريف المرتضى (ت٤٣٦هـ)، وأبو الصلاح الحلبي (ت٤٤٧هـ)، ومحمد بن الحسن الطوسي (ت٤٦٠هـ)، والطبرسي (ت٥٤٨هـ)، وابن شهرآشوب السروي (ت٥٨٨هـ)، وابن إدريس الحلي (ت٥٩٨هـ)، وسديد الدين الحمصي (ت بعد ٦٠٠هـ)، ورضي الدين بن طاووس (ت٦٦٤هـ)، وابن ميثم البحراني (ت٦٩٩هـ)، والعلامة ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ)، وزين الدين البياضي (ت٨٨٧هـ)، والمحقق الكركي (ت٩٤٠هـ)، وفتح الله الكاشاني (ت٩٨٨هـ)، والقاضي نور الله التستري (ت١٠١٩هـ)، والشيخ البهائي العاملي (ت١٠٣١هـ)، والعلامة التوني (ت١٠٧١هـ)، والفيض الكاشاني (ت١٠٩١هـ)، والحر العاملي (ت١١٠٤هـ)، والشيخ المجلسي (ت١١١١هـ)، وعلي خان المدني (ت١١١٨هـ)، وأبو القاسم الخونساري (ت١١٥٧هـ)، ومحمد مهدي بحر العلوم (ت١٢١٢هـ) ومحسن الأعرجي الكاظمي (ت١٢٢٨هـ)، والشيخ جعفر كاشف الغطاء (ت١٢٢٨هـ)، ومحمد الطباطبائي (ت١٢٤٢هـ)، وإبراهيم الكلباسي (ت١٢٦٢هـ)، ومحمد الشهشهاني (ت١٢٨٩هـ)، والشيخ موسى التبريزي (ت١٣٠٧هـ)، ومحمد الشهرستاني (ت١٣١٥هـ)، والأشتياني (ت١٣١٩هـ)، ومحمد حسن المامقاني (ت١٣٢٣هـ)، والشيخ البلاغي (ت١٣٥٢هـ)، ومحسن الأمين العاملي (ت١٣٧١هـ)، ومحمد حسين كاشف الغطاء (ت١٣٧٣هـ)، وشرف الدين العاملي (ت١٣٧٧هـ)، ومحمد رضا المظفر (ت١٣٨٣هـ)، وآقا بزرك الطهراني (ت١٣٨٩هـ)، ومحمد باقر الصدر (ت١٤٠٠هـ)، وأبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ)، وغيرهم[3].

وبذلك تبين لنا أن القول بالتحريف إنما هو

(١) الوسائل، ج٨، ص ٢١٦.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) ينظر شبهات السلفية، ص٢٦٤-٢٦٨.

حديث خرافة نسجتها سماسير الممسوسين، وأوهام الجاهلين، وأحلام المغرضين من أعداء الدين. والله ولي التوفيق.

اهم النتائج

يمكن أن نجمل نتائج ما أفدناه في مطالب هذا البحث على النحو الآتي:

أولاً: بينا في المطلب الأول وجوه التحريف ومعناه، فمنه ما كان تحريف معنى اللفظ وحمله على غير دلالته الحقيقية، تبعاً للأهواء والرأي والمتبنيات القبلية. ومنه تغيير الحركات أو اللهجة، وهذا يرجع إلى قصور القارئ، ومنه التغيير الحاصل في رسم بعض الكلمات، ولكن لا تأثير له على صحة القراءة السماعية المتواترة بين المسلمين، ومنه دعوى التحريف بالزيادة أو النقصان أو التغيير، ومرجعه شبهات وأخبار ظنية لا تفيد علماً، ولا توجب عملاً.

ثانياً: أوردنا في المطلب الثاني شبهات القائلين بالتحريف، من قبيل الاختلافات الحاصلة بين القراءات السبع المتواترة، وكيفية تأليف القرآن وجمعه، واختلاف مصاحف الصحابة، والأخبار الواردة في التحريف، ثم تفنيدها بالأدلة الحلية والنقضية.

ثالثاً: تناولنا في المطلب الثالث أهم الأدلة المنطقية، والأصولية، والملازمات العقلية، وما تواتر لفظاً ومعنىً مما يفيد النتائج القطعية، كإثبات تواتر القرآن، والآيات التي تصرح بصيانة القرآن وحفظه، والروايات المتواترة معنىً، والإجماع، وحكم العقل.

رابعاً: تبين لنا ضعف شبهات القائلين بالتحريف وتهافتها.

خامساً: وأهم ما توصلنا إليه، هو صيانة القرآن من التغيير، والتبديل، والزيادة، والنقصان، وتوقيفية السور والآيات، فهي كما أنزلها الله عز وجل.

والحمد لله أولاً وآخراً وصلى الله على محمد وآله وسلم تسليماً كثيراً.

ثبت المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

١. آلاء الرحمن في تفسير القرآن، البلاغي (ت١٣٥٢هـ) مؤسسة البعثة، قم،١٤٣٠هـ.

٢. الإتقان في علوم القرآن، السيوطي (ت٩١١هـ) دار إحياء العلوم بيروت،١٤١٦هـ.

٣. أجوبة السائل المهنائية، ابن المطهر الحلي (ت٧٢٦هـ) مطبعة الخيام، قم،١٤١٠هـ.

٤. الإحكام في أصول الأحكام، الآمدي (ت٦٣١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٥. إرشاد الفحول، الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) دار الفكر، بيروت،١٤١٢هـ.

٦. الإعجاز الدلالي والبياني في الرسم العثماني، د. حمدي الشيخ، منشأة المعارف في الإسكندرية ، ٢٠١٠م ، ص٤٩، ٥٠، ٦٠، ٦١، ١١٤، ١١٨.

٧. إكمال الدين، الصدوق (ت٣٨١هـ) ط / إيران، د.ت.

٨. أمالي الصدوق، دار البعثة، بيروت، ١٤١٧هـ.

٩. البيان في تفسير القرآن، أبو القاسم الخوئي (ت١٤١٣هـ) ط / ٣٠، قم،٢٠٠٣م.
١٠. التعريفات، الشريف الجرجاني (ت٨١٢هـ) دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٣م.
١١. تفسير سفيان الثوري (ت١٦١هـ) دار الكتب العلمية، بيروت،١٤٠٣هـ.
١٢. تفسير الطبري، ابن جرير(ت٣١٠هـ) دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩٢م
١٣. تفسير الفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) دار الفكر، بيروت،١٤١٦هـ.
١٤. التمهيد في علوم القرآن، محمد هادي معرفة، دار التعارف، بيروت،٢٠١١م.
١٥. تهذيب التهذيب، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢) حيدر آباد الدكن،١٣٢٥هـ.
١٦. التوحيد، الصدوق (ت٣٨١هـ) مؤسسة النشر الإسلامي، قم،١٤١٦هـ.
١٧. جامع بيان العلم، ابن عبد البر(ت٤٦٣هـ)، دار الفكر، بيروت.
١٨. الجمع بين الصحيحين، الحميدي (٤٨٨هـ) دار ابن حزم، بيروت،١٤١٩هـ
١٩. الخصال، الصدوق (ت٣٨١هـ) مؤسسة النشر الإسلامي، قم،١٤١٦هـ.
٢٠. زوائد عبد الله بن أحمد على المسند (ت٢٩٠هـ) دار البشائر الاسلامية،١٤١٠هـ.
٢١. سنن الترمذي (ت٢٧٩هـ) دار الكتب العلمية، بيروت.
٢٢. سنن الدارقطني (ت ٣٨٥هـ) دار الفكر، بيروت،١٩٩٤م.
٢٣. سنن الدارمي(ت٢٥٤هـ) دار الفكر،بيروت،١٩٩٤م.
٢٤. سنن أبي داود (ت٢٧٥هـ) دار الجيل، بيروت ١٩٩٢م.
٢٥. سنن ابن ماجة (ت٢٧٣هـ) دار إحياء الكتب العربية، مصر،١٣٧٣هـ.
٢٦. السنن الكبرى، البيهقي (ت٤٥٨هـ) حيدر آبادالدكن،١٣٥٥هـ.
٢٧. السنن الكبرى، النسائي (ت٣٠٣هـ) دار الكتب العلمية، بيروت،١٩٩١م.
٢٨. سير أعلام النبلاء، الذهبي (ت٧٤٨هـ) مؤسسة الرسالة، بيروت،١٩٩٤م.
٢٩. شبهات السلفية، جواد الورد، دار المحجة البيضاء، بيروت،٢٠٠٤م
٣٠. الصحاح للجوهري (ت٣٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت،٢٠٠٥م.
٣١. صحيح البخاري (ت٢٥٦هـ) المطبعة المنيرية، مصر، ١٣٤٨هـ.
٣٢. صحيح ابن حبان (ت٣٥٤هـ) دار الكتب العلمية، بيروت
٣٣. صحيح ابن خزيمة (ت٣١١هـ) المكتب الإسلامي، بيروت،١٩٩٢م.
٣٤. صحيح مسلم (ت٢٦١هـ) ط/ استانبول،١٣٣٤هـ.

٣٥. الصراط المستقيم، البياضي (ت٨٨٧هـ) مطبعة الحيدري،١٣٨٤هـ.
٣٦. عيون أخبار الرضا، الصدوق، مؤسسة الأعلمي، بيروت،١٤١٤هـ.
٣٧. الفصول المهمة، شرف الدين (ت١٣٧٧هـ) ط/ المجمع العالمي للتقريب.
٣٨. قواعد المرام في علم الكلام، ابن ميثم البحراني (ت٦٩٩هـ) ط/ مهر، قم، ١٣٩٨هـ.
٣٩. الكافي، الكليني (ت٣٢٨هـ) دار الكتب الإسلامية، إيران.
٤٠. كتاب الأم، محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ) دار الكتب العلمية،بيروت،١٤١٣هـ.
٤١. كشاف اصطلاحات الفنون، التهانوي، (ت١١٩٤هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠١٣م.
٤٢. لسان العرب، ابن منظور،(ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت.
٤٣. لسان الميزان، ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ) حيدر آباد الدكن،١٣٢٩هـ.
٤٤. مجمع البيان الطبرسي (ت٥٤٨هـ) دار التقريب بين المذاهب، القاهرة،١٩٦٠م
٤٥. مسند أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ) الطبعة الميمنية، مصر،١٣١٣هـ
٤٦. مسند البزار(ت٢٩٤هـ) مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة،١٩٨٨م.
٤٧. مسند أبي عوانة (ت٣١٦٠) دار المعرفة، بيروت،١٩٩٨م.
٤٨. مسند أبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ) دار المأمون للتراث، دمشق،١٩٩٠م.
٤٩. المصاحف السجستاني (ت٣٣٠هـ) ط/ مصر.
٥٠. معجم رجال الحديث، الخوئي (ت١٤١٣هـ) ط/ ١٤١٣هـ.
٥١. المعجم الأوسط، الطبراني (٣٦٠هـ) دار الحديث، القاهرة،١٩٩٦م.
٥٢. المعجم الصغير، الطبراني دار الكتب العلمية، بيروت.
٥٣. المعجم الكبير، الطبراني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
٥٤. مفردات ألفاظ القرآن الكريم، الراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ).
٥٥. مستدرك الوسائل، النوري، مؤسسة آل البيت لأحياء التراث، قم، (د ت).
٥٦. مفتاح الكرامة، محمد العاملي (ت١٢٢٦هـ)، ط / إيران.
٥٧. المنتخب من مسند عبد حميد (ت٢٤٩هـ)، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.
٥٨. المنطق، محمد رضا المظفر، نشر فيروزآبادي، قم، ١٤١٣هـ.
٥٩. الموفقات، الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، دار الفكر، دمشق.
٦٠. الموطأ، مالك (ت١٧٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ١٩٩٣م.
٦١. ميزان الاعتدال، الذهبي (ت٧٤٨)، دار الكتب

العلمية، بيروت، ١٤١٦هـ.
٦٢. نهج البلاغة، جمع الشريف الرضي (ت٤٠٦هـ)،
دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٤١٦هـ.
٦٣. وسائل الشيعة، الحر العاملي (ت١١٠٤هـ)،
مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم.
الدوريات.
مجلة رسالة الإسلام، ٣٨٢، العدد٤٤، سنة ١١.